

ولا أديا ولا يمكن أن يظل لبنان متجمدا الى الأبد . وإذا كان الوجود الفلسطيني قد ساعد على كشف التناقض في الوضع اللبناني ، فإن هذا التناقض لم يكن « فلسطينيا » ولم يكن من صنع المقاومة الفلسطينية ؛ إنما هو نابع من طبيعة الوجود اللبناني نفسه . وقد كان سينكشف حتما وسينفجر حتما سواء كان التواجد الفلسطيني أم لم يكن . فالجنوب اللبناني المتخلف الضعيف الفقير المضطهد المسجون ، ما كان يمكن أن يظل كذلك الى الأبد حفاظا على التوازن التقليدي ، وما كان يمكن للصهيونية أن تنظر اليه من بعيد دون أن تقترب منه وتحقق ما تريده من أطماع توسعية في مياهه وأرضه . ولكن الكنائس لا تعرف الا **لبنان الماضي** . وهي لا تدرك أن لبنان هو كأي بلد في العالم ، وأن النظام اللبناني كأي نظام في العالم ، لا بد أن يتعرض لتطورات وتناقضات ، ولا بد أن يتطور بالصراع بين القوى الجديدة والشعبية وقوى التخلف والاستغلال . وأن هذا الصراع اللبناني هو الأساس وهو الاصل . وحسنة الوجود الفلسطيني على أرض لبنان أنه كشفه وعجل به وساعد على انطلاقه !

في ضوء هذا الفهم للوضع اللبناني تتضح خلفية الصدام الدامي الأخير الذي قامت به الكنائس ضد المقاومة . فهي كانت تريد العودة بلبنان نفسه الى الوراء ، الى عهد توازنه التقليدي ، الى طمس تناقضاته ، الى سيطرة قوى التخلف والاقطاع والاستغلال عليه . وهي تظن وتتوهم انه نولا الوجود الفلسطيني لكان لبنان بألف خير وبأحسن وضع ! لذلك فهي تزداد عزلة وأنعزالية ، وتزداد تعصبا وطائفية ، وخوفها يزداد على **لبنان الماضي** . بينما القوى الشعبية الجديدة الوطنية والتقدمية تتطلع الى **لبنان جديد** عربي متحرر ديموقراطي ووطني !

وقد كانت الصدامات المختلفة مع المقاومة الفلسطينية منذ انطلاقتها على الأرض اللبنانية محاولة من الطبقة الحاكمة على مختلف اتجاهاتها لمنع هذا التفاعل الجديد الذي حدث على الأرض اللبنانية بين « العامل العربي » والتناقض اللبناني الداخلي . في البداية جربت السلطة نفسها هذا الصدام في الجنوب ، عندما طوقت قوات لبنانية مجموعة من الفدائيين في قرية مجدل سلم . وأندلعت على اثرها مظاهرات وطنية عارمة في بيروت وصيدا وطرابلس وغيرها من المدن والقرى اللبنانية نظمتها الحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية . وكانت مظاهرة ٢٣ نيسان عام ١٩٦٩ الدامية التي سقط فيها شهداء لبنانيون دفاعا عن حرية المقاومة الفلسطينية . وعلى اثر مظاهرة ٢٣ نيسان الدامية استقالت حكومة رشيد كرامي في عهد الرئيس شارل الحلو ، وفتحت باستقلالها ازمة سياسية طويلة استمرت حوالي سبعة أشهر حتى تم الاتفاق على صيغة لبنانية - فلسطينية ، وهو الاتفاق الذي سمي **باتفاق القاهرة** الذي حدد بالتفصيل العلاقات الفلسطينية - اللبنانية . وكان التوصل الى اتفاق القاهرة قد تم بقوة الحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية وبنضالها . . أي انه كان نتيجة عامل لبناني داخلي أكثر منه نتيجة معركة عسكرية . واضطر حزب الكنائس نفسه آنذاك ان يعترف بهذه الحقيقة الواقعية عندما قال :

« . . لقد فضلنا شر الاعتداءات الاسرائيلية على شر **الاقتتال الداخلي** الذي لا يعادله شر آخر . فلبنان لا يؤخذ من الخارج بل من خلال تفضيل ارادته الوطنية ، وقد كانت يومذاك في أسوأ حالها ! أما التواجد الفلسطيني فلم يكن يحتاج الى اتفاق ، لانه كان أمرا واقعا تستحيل ازالته - أيضا - الا بالحرب الاهلية » (٣) .

هذا الاعتراف الواقعي من الكنائس آنذاك عام ١٩٦٩ ، وهذه المفاضلة بين « شر الاعتداءات الاسرائيلية » و« شر الاقتتال الداخلي » لم تستمر طويلا إذ أن الكنائس